

خلال استضافته في الصالون الإعلامي

هايف: تجاوزات وعبث وتصفية قيادات في الحرس الوطني



محمد هايف

توعد النائب محمد هايف بفتح كتلة العدالة للفتح والتجاوزات والعبث وتصفية القيادات في مؤسسة الحرس الوطني والتحقيق في الامر والمساءلة لأبعد الحدود بتقديم استجواب موجه الى سمو رئيس مجلس الوزراء ما لم يوقف الخلل الحادث هناك، ومحاربة بعض الكفاءات، وأوضح هايف، في تصريح صحفي، انه بدأ بنضج اللاسلاف وجود قرارات خاطئة وعبث وتصفيات غير مسؤولة للقيادات في هذه المؤسسة، مضيفاً ان هناك نفساً جديداً لتصفية قيادات قائمة بغير عدالة وبصنفيات تجاه هذا العبث.

وقوتها وقيامها بمسؤولياتها وعدم التنازل على ارادة الأمة، ورقابة الشارع اقسى بكثير من رقابة البرلمان. من ناحية أخرى أكد المسلم على تبنيه خطاب الشباب، وأن هناك الكثير من شبابنا يريدون ان يخدموا بلدهم ولكنهم يواجهون بالحسوبة والرشوة وما الى ذلك من قضايا الفساد الامر الذي يولد عندهم احساساً بالهجر، والحقير لا يولد ولاه.

المسلم: مشاركة «الأغلبية» في الحكومة ليست للخروج من الأزمة السياسية بل لضمان تنفيذ المشاريع في مجلس الوزراء



د. فيصل المسلم متحدثاً في الصالون الإعلامي وبيدو الزميل ماضي الخميس

المفترض ان تدافع الحكومة عن قرارها اذا كانت مقتنعة به، في حين انه تم تأجيل مشروع المصفاة الرابعة والغى الداو؟ وقد عرضت مرات على مدار سنتين للخروج من الشرط الجزائي.

وقال المسلم «لذلك نقول ان صفقة الداو كانت لها ملامساتها وظروفها الخاصة، وأن الحكومة التي لا تستطيع ان تواجه قراراتها او ترتضخ لأشخاص لا تستحق البقاء، فالقضية تكمن في ادارة الدولة ونحن غرقى في الأمانا وذلك جعلنا لا نفكر في الحلول».

وأشار المسلم الى اننا اليوم امام استحقالق مالي ستدفعه الدولة، ونحن نتكلم عن تفاصيل التحكيم وملايساته ولذلك لا بد من البحث في مشكلة الداو ليتم حل ذي مسؤولية مسؤوليته.

وفي سياق آخر أكد المسلم على ان اعلان رئيس الوزراء عن تشكيل صيغة توافقية بعد وضوح الرؤية بالنسبة للأزمة المالية الداخلية والوضع السياسي الداخلي، واستطراد المسلم، وكان من

الجانبي التشريعي والجانبي الرقابي،

وقمياً يتعلق بمشكلة صفقة الداو أكد المسلم انه لا بد من التفريق بين الصلاحيات التنفيذية التي تمتلكها الحكومات والصلاحيات الرقابية التي يمتلكها المجلس، «الداو» انت في جو عام معين وله خصوصياته وملايساته، فالعالم كان يعاني من أزمة مالية لا يعرف متى ستنتهي وعانت منها دول كبرى، إضافة الى وجود حكومة في ذلك الوقت زرعت داخلنا الكثير من الشك في ممارساتها فكان هناك الكثير من الاستجوابات، وبناء على هذه الظروف وتلك المعطيات وفي ظل عدم وجود توضيحات رسمية كان علينا ان نتخذ القرار بشأن صفقة الداو.

وأضاف المسلم في السياق نفسه «طلبت تأجيل مشروع الداو في ظل كل هذه الملامبات السياسية والاقتصادية من أجل الوصول الى صيغة توافقية بعد وضوح الرؤية بالنسبة للأزمة المالية الداخلية والوضع السياسي الداخلي».

واستطراد المسلم، وكان من

أكد النائب د. فيصل المسلم ان الأزمة السياسية الحالية غير مرتبطة باستقالة حكومة أو محاسبة وزير أو حل لمجلس الأمة انما المسألة مسألة نهج جديد مشيراً الى أنه ينبغي للخروج من الأزمة الرهنة استقالة الحكومة وتشكيل حكومة جديدة عليها توافق ويكون لها امتداد في البرلمان، جاء ذلك خلال استضافة النائب المسلم في الصالون الإعلامي مساء امس الاول حيث أوضح انه لا مفر من الحل الجزري للمشكلة وأن الحلول الترفيحية والمؤقتة لا تجدي نفعا في حل الأزمة السياسية المستمرة التي تعيشها الكويت، مؤكداً في الوقت نفسه أهمية وضرة ان تتمتع الكويت بمؤسسات قوية ومستقرة تقوم بواجباتها بكامل الصلاحيات الدستورية وتتم محاسبتها على اداءها محاسبة قوية ايضاً.

وأشار المسلم الى ان المسألة ليست مسألة أغلبية ولكنها آراء ورؤى سياسية يتم التوافق عليها، وأن المشاركة في الحكومة ليست خروجاً من المأزق وإنما ضمان للعمل وتنفيذ الاولويات والمشروعات داخل مجلس الوزراء خصوصاً بعد ان طلب رئيس الوزراء مشاركة الأغلبية، مضيفاً ان هناك رغبة للمشاركة لدى الطرفين وفي المقابل فإن الأغلبية عليها مسؤولية كبرى لتحقيق التنمية والتقدم وهذه مسؤولية تاريخية في لحظة تاريخية.

كما أوضح المسلم انه ليس هناك احد يستطيع ان يضمن مدة بقاء الحكومة وليس هناك ضمان على عدم محاسبتها، ولذلك نعطي الحكومة وقتاً للعمل وليس ضماناً بعدم المحاسبة، مشيراً الى ان نهضة الأغلبية هي تغليب لغة التشريع التمسوي في العمل، والنائب في البرلمان لا بد ان يتمتع بالجانبيين،

المناور: ما السند القانوني لصف 50 ألف دينار لمراقب «النقل الجوي»؟



أسامة المناور

قدم النائب أسامة المناور سؤالاً لوزير المواصلات م. سالم الأذينة جاء فيه نسي الى علمي حصول مراقب ادارة النقل الجوي (خمسون ألف دينار كويتي) إبان شغله وظيفة مراقب نظم المعلومات دون وجه حق وأنه قد تم الاعتراض على هذا الصرف من قبل مراقب ديوان الخدمة المدنية، لذا يرجى موافقتي بالسند القانوني لسرف هذه المكافأة؟ وإذا كان لا يوجد ما يسمح بصرفها للمذكور فيرجى بيان الإجراءات التي تم اتخاذها حيال صرف هذه المكافأة أو الاجراءات المزمع اتخاذها من قبل الوزارة.

العميري يسأل عن مخالقات إدارية وقانونية في «الكويتية لنفط الخليج»

من اللوائح الادارية والتنظيمية للعمل بالشركة والقرارات الصادرة في هذا الشأن للسيد المذكور.

وجه النائب عبداللطيف العميري سؤالاً الى وزير النفط هاني حسين جاء فيه: نسي الى علمنا وجود مخالقات إدارية وقانونية بشركة الكويتية لنفط الخليج، لذا يرجى افادتي بالآتي: متى تم التحاق السيد المذكور للعمل بالشركة؟ وما الدرجة التي تم تسكينه عليها سواء ندياً أو تعييناً؟ وهل تم ذلك وفقاً للاجراءات القانونية واللوائح الادارية المنظمة وطبقاً لحاجة العمل ومصالحته؟

وهل تمت مراعاة قواعد المفاضلة المنصوص عليها إدارياً ولاخياً أثناء ترقيته من بداية عمله بالشركة حتى آخر ترقيته تم حصول عليها؟

● ما طبيعة عمله الآن والاختصاصات المحددة له؟ وهل ذلك تم وفقاً للنظم واللوائح والهيكل التنظيمي للشركة؟

5 - ما عدد اللجان التي يرأسها أو بعضويتها سواء كانت دائمة أو مؤقتة وكيفية اختياره رئيساً أو عضواً فيها؟ وما طبيعة عمل مهام تلك اللجان والمكافآت المنوطة لأعضائها؟ وهل اتبعت الإجراءات القانونية والإدارية وفقاً للوائح الشركة في تشكيل تلك اللجان والمهام المنوطة بها؟

● هل اتبعت الإجراءات القانونية والإدارية اللازمة حال ترقيته وهل تمت مراعاة قواعد المفاضلة المنصوص عليها إدارياً ولاخياً أثناء ترقيته من بداية عمله بالشركة حتى آخر ترقيته تم حصول عليها؟



عبداللطيف العميري

مطيع: كم عدد الطلبات الإسكانية المدرجة على قوائم الانتظار؟

مع بلدية الكويت في هذا الشأن، بغية تحقيق الرعاية السكنية التي يشهدها المواطنون المتركمة طلباتهم لسنوات عديدة، يرجى موافقتنا بالردود المطلوبة في صورة تقرير تفصيلي مدعم بخطط وألويات المؤسسة نحو تحقيق الرعاية السكنية الكاملة.

● ما المساحات التي تم تخصيصها للمؤسسة العامة للرعاية السكنية من قبل بلدية الكويت من تاريخ العمل بقانون 47 لسنة 1993 حتى سنة 2012؟ يرجى موافقتنا بتقرير عن جميع المساحات المخصصة لكل بديل، موزعة على المدن السكنية والسنوات المالية تفصيلياً.

● هل تتفق تلك المساحات المخصصة من بلدية الكويت مع الأهداف المبتغى تحقيقها، تنفيذاً لقوانين الرعاية السكنية؟

5- ما المعوقات والصعوبات التي تواجه عملية تخصيص الأراضي اللازمة للبدائل السكنية المختلفة لتقليل طلبات الرعاية السكنية المتركمة؟ وما رؤية وخطط المؤسسة العامة للرعاية السكنية لإزالة المعوقات والصعوبات التي تواجهها وتوزيعها على المستحقين، تخصيص الأراضي اللازمة للرعاية السكنية؟ وما الإجراءات التي اتخذتها المؤسسة للتنسيق

منطقي، لكن هناك جهة ارى مهمة وهي صاحب السمو الأمير، حيث إنه وفق النصوص الدستورية لا يتم اجراء تعديلات على الدستور الا بموجب توافق الاقربان.

واختتم التوقيع تصريحه قائلاً: نشعر بهذه المعاناة والجمود في العملية السياسية وعجز مؤسساتنا الدستورية عن الاطلاق، وإن كان التعديل الوزاري او الانتخابات المبكرة حلاً وقائية فلدينا قناعة بان المعالجة الجذرية تكون من خلال اقرار تلك التعديلات.



أحمد مطيع

الطريجي لإنشاء أندية شبابية لممارسة هواية سباق السيارات



د.عبدالله الطريجي

سباق السيارات والدراجات النارية لتمتلك الأندية من توفير جميع المخططات لممارسة هذه الرياضة المحببة للشباب وخاصة أن أغلب الدول تعمل على تنظيم البطولات الدولية والمحلية مما يساهم في الحد من الحوادث المرورية واتاحة فرصة لهواة هذه الرياضة بممارسة هواياتهم وكذلك في توفير فرص عمل للشباب وتنشيط القطاع الخاص، على أن تكون اسعار الانساب واستخدام المرافق في متناول الجميع.

قدم النائب د.عبدالله الطريجي اقتراحاً برغبة جاء فيه: منح الرخص التجارية والأراضي الحكومية للقطاع الخاص كمشروع استثمارية على أن تكون للشباب الكويتي بشرط ألا تحصل أي شركة أو مستثمر على أكثر من رخصة لمنع الاحتكار ولاتاحة الفرصة للجميع للمنافسة من أجل تقديم أفضل الخدمات على أن تشمل هذه الأندية على الطعام والصالات الرياضية لإدارة هذا النوع من رياضة

..والتعديلات الدستورية تقدم بداية دور الانعقاد المقبل

إسامة المناور تعديلات باسم كتلة العدالة، وليس كل ما نظهروه في اللجنة أفكارنا، بل منها لخبراء دستوريين وأكاديميين وإعلاميين، ونأمل صياغتها في بوثقة واحدة، فنتحدث عن تعديل سبع الى ثماني مواد دستورية وبعد الوصول الى صياغة واحدة سنطرحها على المجتمع ككل ونسمع في رايه بشأنها، واتوقع ان يتم تقديمها رسمياً بداية دور الانعقاد المقبل.

وتابع المسلم: نعلم ان هذا الحراك هو حراك مجتمعي وسياسي

الدال والباب مفتوح للمشاركة فيها، ولكل واحد تعديلاته، وجرار الصياغة مع المستشارين، وبداننا اعداد خطة متكاملة، مشدداً على ان هدف اللجنة ليس فقط عرض التعديلات على كتلة الأغلبية لتتجه، بل سيكون هناك برنامج اعلامي سياسي للتواصل مع قوى المجتمع المدني، حتى نصل الى المرحلة الاخيرة وهي تقديم التوصيات، وبين ان هناك توافقاً على التعديلات فلنأخذ عبدالرحمن العنجرى تعديلات كذلك للنائب

وصلنا في الكويت الى واقع مسود يحتاج الى تعزيز دولة المؤسسات ومراجعة الدستور والقوانين، ولدينا قناعة بان التعديلات الدستورية هي تعديل مسار دولة، ومن حق الجميع المشاركة فيها.

وأضاف المسلم: من حق الجميع والاكاديميين والاعلاميين طرح ما لديهم من تعديلات، وبداننا اليوم بمرحلة الصياغة، حيث تم تشكيل لجنة ضمت النواب د.فيصل المسلم وقيصل الجبجي ومحمد

كتلة التنمية والإصلاح النائب د.فيصل المسلم ان لديهم قناعة بان التعديلات الدستورية هي تعديل مسار الدولة، ليقول ان يتم تقديم التعديلات التي تدرسها اللجنة الثلاثية بداية دور الانعقاد المقبل، بعد عرضها على المجتمع.

وقال المسلم رداً على سؤال بشأن آخر مستجدات التعديلات الدستورية التي يتوهم تقديمها، كل الدول والاجتماعات تطور آلياتها ودساتيرها مواكبة للعصر، ونحن

«العدل» رداً على الدقباسي: لا مسؤولية مباشرة على الوزارة في حال عدم اعتداد الوزارات والهيئات الحكومية بقبول التوكيلات

والحد من المشاكل الناجمة عن عدم قبول الجهات المذكورة لهذه الوكالات وذلك في ظل القانون والنظام المتبع، وبالنسبة للبعد الثاني من السؤال فإن ادارة التوثيق تعاني بصفة مستمرة من رفض قبول التوكيلات الصادرة عن الادارة وفروعها ان ينبغى على المراجع حال رفض قبول التوكيل ان يتقدم بشكوى الى الوزارة او الهيئة الرافضة اذ ان ادارة التوثيق هي الجهة المختصة بالمصدرة للوكالة بناء على طلب صاحب الشأن وفقاً لنص المادة الاولى من قانون التوثيق، وبالنسبة للبعد الثالث من السؤال فلما كانت الوزارة ترفض هذه الوكالات وذلك للوقوف على وجهات النظر وإيضاح الرأي القانوني في هذا الشأن وذلك لعدم ربط مع هذه الجهات على جهاز الحاسب الآلي لتقاضي المشكلة.

قوة الوكالة المؤقتة باعتبارها ورقة رسمية كما بين مدى خطورتها من حيث منحها للوكيل حق مباشرة الاعمال المحددة فيها وما تسع له السؤال وكالة منها - وهي على هذا النحو تكون سارية ولا تنتهي الا في الاحوال المنصوص عليها في المواد 716 وما بعدها من القانون المدني - وبالتالي فإنه ليست هناك مسؤولية مباشرة تقع على وزارة العدل في حال عدم اعتداد الوزارات والهيئات الحكومية بقبول هذه التوكيلات من جهة لان الامر يتعلق بتلك الجهات - ومن المفترض ان يكون هناك تنسيق بين تلك الوزارات ووزارة العدل لبيان مدى أهمية وخطورة أعمال التوثيق حرصاً على راحة المتعاملين وما يصادفهم من مشاكل ولتخفيف العبء عليهم

أكد وزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية جمال الشهاب ان ادارة التوثيق تعاني بصفة مستمرة من رفض قبول التوكيلات الصادرة منها، جاء ذلك ضمن رد الوزارة على سؤال للنائب علي الدقباسي، وورد رد وزير العدل الموجه الى رئيس مجلس الامم كالتالي: ابياء الى كتابكم بتاريخ 11 ابريل 2012 المرفق به سؤال النائب علي الدقباسي الموجه البنا والذي تضمن ان الوزارات والهيئات لا تقبل التوكيلات التي يتقدم بها المراجعون بان مدير ادارة التوثيق برئاسة التسجيل العقاري والتوثيق اعد مذكرة تضمنت الرد على بنود السؤال المقدم من عضو مجلس الأمة اوضح فيها الاجابة عن بنود السؤال وتلخص فيما يلي: بالنسبة للبعد الاول فسان القانون قد حدد



علي الدقباسي

ذياب يطلب كشفاً بأسماء إدارة العلاقات الإعلامية في «البترو»

إليهم وأسس اختيارهم لهذه المهام.

6- بيان بالتقييمات السنوية لجميع موظفي الإعلام للسنوات ال3 الأخيرة.

7 - يرجى تزويدي بكشف اللجان وفرق العمل المؤقتة للسنوات ال3 الأخيرة، متضمناً أسماء موظفي دائرة المشاركين والمكافآت التي تقاضوها وأسس ومعايير اختيارهم في اللجان.

مع أرفاق جميع المستندات والوثائق اللازمة بالإجابة.

والقيادية وتفصيلها ونتائجها منذ تطبيق نظام المفاضلة في العام 2009 حتى تاريخه.

3- بيان بالمكافآت التشجيعية المصروفة لموظفي الإعلام خلال السنوات ال3 الأخيرة وأسس وأوجه صرفها.

4 - بيان بالدورات التدريبية التي التحق فيها موظفو دائرة الإعلام للسنوات ال3 الأخيرة ومعايير ترشيح الموظفين واختيارهم لها.

5- كشف بين أسماء الموظفين والمهام الخارجية التي أوكلت

خاصة في تعيينات وترقيات الوظائف الإشرافية.

ومن أهم الجهات في القطاع النفطي التي لوحظ فيها وجود خلل إداري هي دائرة العلاقات الإعلامية في مؤسسة البترول الكويتية.

لذا، يرجى تزويدي بالآتي:

1- السيرة الذاتية لمدير دائرة العلاقات الإعلامية في مؤسسة البترول الكويتية.

2 - بيان بالمفاضلات التي حصلت في دائرة الإعلام لترقية الى الوظائف الإشرافية



مناور ذياب

وجه النائب مناور ذياب سؤالاً لوزير النفط هاني حسين جاء فيه: بعد القطاع النفطي من أهم قطاعات الدولة نظراً لأن البترول هو مصدر الدخل الأساسي والرئيسي للكويت، وهو ما يتطلب ان تكون مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها على قدر هذه المسؤولية من خلال الالتزام الكامل بتطبيق القانون واللوائح والنظم في جميع الجهات النفطية وعدم السماح بأي تجاوزات مالية أو إدارية